نص خفيف الظل

قبل ايام قلائل زارنا عيد الأضحى الميارك وقضى الناس خلال ايام العيد معظم وقتهم بتبادل الزيارات العائلية وزيارة المدن الساحلية في سياق حركة سياحية داخلية نشطة لم تخل هي الأخرى من زيارات متنوعة للشواطئ الجميلة والمتنفسات الطبيعية والحدائق والملاهي والأماكن الأثرية والترويحية التي اصبحت جزءاً أصيلاً من المشهد السياحي العام لبلادنا .

أحمد الحبيشي

ومع ذلك يمكن القول ان الحضور الأبرز في مختلف مشاهد العيد كان لشجرة القات بامتياز ، على الرغم من ان اسعار القات اشتعلت ووصلت الى مستوى جنوني فاق كل تصور خلال ايام العيد !!

قيل في القات كلام كثير..

> استجاب القات لمقتضيات الديمقراطية التعددية ، فدخل مجالس السياسة واخترق الحياة الداخلية للأحزاب السياسية ، واقتحم منتديات المثقفين والأدباء والفنانين وأصبح صنواً لنشاطهم الإبداعي.. ثم اتجه صوب ملتقيات النساء التي ضاقت بها تقاليد المجتمع الموروثة عن عهود العزلة والانغلاق والتمييز ضد المرأة ، ونجح في استقطاب النساء إلى فضائه الواسع تجسيداً لمبدأ المساواة

وأريق على جوانبه مداد أكثر.. ولا يزال القات رغم كل ما قيل وكتب عنه واحداً من أكبر التحديات التي تواجه طموح اليمنيين للانعتاق من كل الكوابح التي تؤخر تطورهم وتقدمهم .

لا يختلف اثنان حول الآثار السلبية لهذه الشجرة على الصحة والبيئة والأسرة والاقتصاد الوطني.. ولدينا ما يكفي من الدراسات والتقارير التي أوضحت مخاطر القات التي تؤدي إلى تدهور صحة المجتمع ، وانتشار الأمراض النفسية والعصبية مثل القلق والاكتئاب والأرق ، بالإضافة إلى أمراض ضغط الدم والإمساك وسرطان الفم ، ناهيك عن امتصاص الموارد المائية الشحيحة للبلاد ، وابتلاع الجزء الأعظم من ميزانية الأسرة ، على حساب حاجتها للغذاء والدواء والتعليم والادخار وتحسين مستوى المعيشة.

بيد أنّ الأخطر من كل ما تقدّم ، هو قدرة القات على الاستجابة للحداثة أكثر من المجتمع نفسه.. فقد تمكنت هذه الشجرة من الانخراط في العمليات الجديدة التي تستهدف تحديث النظام السياسي وتغيير نمط حياة المجتمع في مختلف المجالات.

استجاب القات لمقتضيات الديمقراطية التعددية ، فدخل مجالس السياسة واخترق الحياة الداخلية للأحزاب السياسية ، واقتحم منتديات المثقفين والأدباء والفنانين وأصبح صنواً لنشاطهم الإبداعي.. ثم اتجه صوب ملتقيات النساء التي ضاقت بها تقاليد المجتمع الموروثة عن عهود العزلة والانغلاق والتمييز ضد المرأة ، ونجح في استقطاب النساء إلى فضائه الواسع تجسيداً لمبدأ المساواة !!.

مد القات نفوذه فاستولى على اهتمامات الشباب والطلاب ، وأثبت قدرته على سد الفراغ الذي يولده عجز المجتمع عن تلبية احتياجاتهم المادية والروحية المتنامية ، في عصر لا يجد الشباب لوجوده معنىً إلاّ في حياة غنية بالقدرة على إشغال أوقات الفراغ ، وتنمية مواهب الشباب وتنويع خياراتهم وتوسيع مداركهم وخبراتهم .

أصبح القات وسيلة لا غنى عنها في إنجاز المهام التي تضطلع بها النخب الإدارية والعلمية والعسكرية والاقتصادية المعنية بصياغة استراتيجيات التنمية ، ومعالجة مصاعب التطور، واستشراف آفاق المستقبل.

حتى النخب الدينية المعنية بحراسة الدين والقيم الدينية ودعم الفضيلة والأخلاق الحميدة في المجتمع ، أصبحت ترتبط - هي الأخرى - بوشائج وثيقة مع هذه الشجرة.. ولذلك فإنّ المجتهدين من (أهل العلم) في اليمن خالفوا غيرهم من علماء الدين في بعض البلدان الإسلامية ، حيث أفتى علماؤنا بتحليل القات فيما حرمه آخرون على المسلمين في بلدانهم.

وكما يوجد القات في مجالس علماء الدين وقادة الأحزاب وملتقيات النساء والشباب والطلاب والمثقفين وأسواق المال ومرابع القبائل ، وصالات الأفراح ومراكز البحوث ومعاهد تنمية الديمقراطية ، فقد تمكن أيضاً من الاستيلاء على قاعات التحرير في الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة ، واقتحام مقاهي الانترنت ، وصالات الفنادق الراقية التي تتبارى في تخصيص بعض قاعاتها للنزلاء (الموالعة) ، وتزويدها بخدمات الاتصالات والشبكات الفضائية !!.

> لم يكتفِ القات باقتحام مجالس علماء الدين وقادة الأحزاب وملتقيات النساء والشباب والطلاب والمثقفين وأسواق المال ومرابع القبائل ، وصالات الأفراح ومراكز البحوث ومعاهد تنمية الديمقراطية ، بل انه تمكن أيضاً من الاستيلاء على قاعات التحرير في الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة ، واقتحام مقاهي الانترنت ، وصالات الفنادق الراقية التي تتبارى في تخصيص بعض قاعاتها للنزلاء (الموالعة) ، وتزويدها بخدمات الاتصالات والشبكات الفضائية !!.

بقدر ما أثبتت شجرة القات قدرتها على الاستجابة للمتغيرات التي يشهدها المجتمع بتأثير العمليات السياسية الجديدة ، بقدر ما أثبتت هذه الشجرة أيضًا قدرتها على بلورة أشكال أخرى من الاستجابات المصاحبة لتنامي الطلب على القات.. فأصحاب مزارع القات لم يترددوا في تحديث طرق وأساليب الإنتاج والتسويق.. وتبعًا لذلك استجابت فروع اقتصادية أخرى لتحديث أساليب تعاملها مع حاجة مستهلكي القات لتطوير تقاليد التعاطي مع القات خصوصاً وأنّ مزارعي ومستهلكي القات مؤمنون بالوحدة والديمقراطية والتعددية الحزبية ، وحريصون على صيانة مكاسب الثورة والجمهورية.. ولذلك شرعت المصانع في إنتاج أحدث المشروبات الغازية والمفروشات والأدخنة والمواد الحافظة ، وغيرها من الاستجابات اللازمة لإلحاق القات بعصر الحداثة والتنمية واقتصاد السوق..!!

هكذا أصبح القات بيرق أحزابنا ، وعنوان ديمقراطيتنا ، ورمز خصوصيتنا..

> مد القات نفوذه فاستولى على اهتمامات الشباب والطلاب ، وأثبت قدرته على سدّ الفراغ الذي يولّده عجز المجتمع عن تلبية احتياجاتهم المادية والروحية المتنامية

ومصدر إلهام مبدعينا ، وصنو نسائنا وجليس شبابنا وعبق تاريخنا!!.

وعليه ، فلا غرابة أن يصبح القات جزءاً أصيلاً من نسيج تخلفنا ، ومحدداً رئيسياً لنمط حياتنا وركودنا ، ولصاً خفيف الظل يسرق مواردنا وصحتنا وأوقاتنا وأعمارنا!!.

الأستاذ/ أحمد جابر عفيف كرس كثيراً من جهده ووقته لتنشيط الجمعية اليمنية لمواجهة أضرار القات التي يرأسها.. وقد استرعى انتباهي أحد تقارير هذه الجمعية الذي يشير إلى أنّ المواطنين في بلادنا يضيعون عشرين مليار ساعة عمل يوميا بسبب مضغ القات ، فيما ينفق المجتمع على القات بحسب تقديرات البنك الدولي ومنظمات دولية مختصة بالزراعة ، ما يزيد عن خمسة مليارات من الدولارات سنويًا، بالإضافة إلى استنزاف أكثر من ٣٠٪ من الموارد المائية الشحيحة ، - أصلاً - لزراعة القات ، الأمر الذي ينذر بوقوع كارثة جفاف وتصحر في حالة استمرار الوضع الحالي للموارد المائية !!.

قبل حوالي ثلاث سنوات نظمت حكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال مؤتمرا وطنيا لمناقشة خطر شجرة القات .. لكن المؤتمر عجز عن الاقتراب من مناطق الوجع واكتفى بإطلاق أطنان من التوصيات والتحذيرات التي أصابتنا بالكآبة بعد أنْ أصبح حضور القات طاغيًا في كل مجالات حياتنا.

إنّ إدراك الخطر القادم لا يكفي، ما لم تعززه إرادة سياسية لمواجهته ، في إطار إستراتيجية وطنية تبدأ بتخفيض الطلب عليه.. وسيكون مفيدا جداً لو اقتربنا قليلاً من منطقة الوجع بمناقشة فكرة تقليص أيام تعاطي القات بصورة قانونية في العاصمة والمدن الرئيسة.. وهي خطوة لا غنى عنها في طريق الألف ميل .

نقيضان فكريان لتعزيز نشاز سياسي

د. عبد الهادي التميمي *

كانت مبادئ الفكر الديمقراطي وأسس وموجبات استخدام القوة العسكرية ,منذ رسوخ تلك المبادئ وتطور تلك الأسس والآليات ,تناقضان بعضهما الاخر وتسعى كل واحدة منهما الى الغاء الأخرى لأسباب عديدة ومتنوعة يعتقد مناصرو كل جهة أنها كافية لتبرير ذلك الإلغاء. ولعل أهم ما يميز القرن العشرين, بعد سنوات طويلة من الاستعمار والهيمنة الاوربية الغربية على دول وشعوب عديدة في العالم ,أنه وفر زخما شديدا ومتواصلا للتخلص من الاستعمار الذي ارتدى عباءة الفكر الديمقراطي في العديد من مراحله ,لاتساع الدعوة لتطبيق مبادئ الديمقراطية, التي تنطوي على الحرية وحقوق الانسان والتحرر والتنمية ,رغم أن القوة العسكرية أهلكت الملايين في حربين عالميتين وعشرات الحروب الاقليمية والمحلية في العالم.

وفي الوقت الذي رفعت فيه الثورة الفرنسية لواء المساواة والعدالة والحرية تصدرت القوة الفكرية الاميركية عقب الحرب العالمية الثانية ,بتأييد ودعم أوربي ,معسكر الفكر الديمقراطي والالتزام بنشره وتطبيقه في مناطق العالم الاخرى. وقد أفلحت في التصدي للفكر الشمولي والشيوعي الذي قاده الاتحاد السوفيتي السابق في اطار صراع امتد لسبعين عاما تقريبا منذ الثورة البلشفية, الشيوعية ,عام ١٩١٧ وحتى انهيار الفكر الشمولي ومنظومة الاتحاد السوفيتي وحليفته الكتلة الشرقية ,ابتداء من عام ١٩٨٩ أمام الفكر الديمقراطي والمطالبة باحترام حقوق الانسان وحريته في الاختيار وبضمنها حرية التعبير والقرار السياسي والتعليم والتمية الاقتصادية والانفتاح على الثقافات والتجارب السياسية والاقتصادية والمهنية في المجتمعات الاخرى. ولم تستخدم الولايات المتحدة أو الغرب عموما القوة العسكرية بشكل مباشر في الصراع ضد الفكر السياسي الشمولي ,رغم أنها والاتحاد السوفيتي خاضا حروبا بالانابة من خلال دول حليفة لهما في مناطق عديدة من العالم في أفريقيا والوطن العربي وأفغانستان وجنوب شرقي آسيا وأميركا الجنوبية.

ولم تواجه قوات سوفيتية أو أوربية شرقية في حرب مع قوات أميركية أو أوربية في أي مكان في العالم بل ان كل طرف يسرع حالما تصبح مثل تلك المواجهة وشيكة الى التراجع المحسوب والمتفق عليه مع الطرف الاخر لتجنب التدمير المتقابل. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منذ المواجهة الوشيكة بسبب شحنة الصواريخ السوفيتية الباليستية الى كوبا وحتى حرب تشرين الاول العربية الاسرائيلية التي أقتربت فيها القوتان العظميان من شفير المواجهة المسلحة. وقد طورت القوتان مفهوما فكريا واستراتيجيا وعسكريا ,والذي اتخذ تسميات عديدة أبرزها الردع المتقابل أو الرعب المتبادل أو الردع النووي ,ساعدهما في المحافظة على توازن "الرعب, وبالتالي تجنب المواجهة العسكرية المباشرة.

وقد اضطلع الاعلام والتثقيف والترغيب من خلال المساعدات الاقتصادية والتعليمية والسياسية بالدور الرئيسي في المواجهة بين الفكرين الشمولي الشيوعي والديمقراطي الحر. وتسمية "الديمقراطي الحر" هي تعبير أميركي غربي لوصف النظام السياسي والاقتصادي الذي تطبقه الولايات المتحدة الاميركية والدول الاوربية الغربية في بلدانها واستطاعت من خلال الاعلام والترويج له الى إحاطته بصفات الايجابية والجذب والبهرجة. وقد لاقى الفكر رواجا لأن البديل الوحيد المتيسر للدول والشعوب في الأساس نظامان أو فكران لا ثالث لهما: الشمولي الشيوعي والمحلي الشخصاني, كلاهما يستخدم القوة العسكرية والأمنية الداخلية للاستقواء على أبناء الشعب ويرفض المعارضة والنقد ويلجأ الى القمع والالغاء لديمومة السلطة بيد حاكم أو فئة ضيقة مستفيدة ,فيما يعاني المواطنون بدرجات متفاوتة من فقر وتخلف وجهل. وقد استغل مناصرو الفكر الديمقراطي تلك الحقائق لتقويض أركان مثل تلك الأنظمة والعمل على تقليص ومحو دور الفكر العسكري في ادارة البلدان ,فتحول الفكر الديمقراطي والقوة العسكرية الى نقيضين متنافرين لا يتعايشان ويسعى كل واحد منهما الى هزيمة الاخر والهيمنة عل مجريات الأمور. وروج دعاة الديمقراطية لمفهوم ارتباط القوة العسكرية بالقمع وحرمان الشعوب من الحرية والديمقراطية.

غير أن القرن الواحد والعشرين ,وبعد عشر سنوات من "هزيمة" الفكر المتقابل بانهيار المنظومة السوفيتية الشيوعية الاشتراكية ,شهد نكوصا في أسس الفكر الديمقراطي وطريقة وأساليب نشره وتعزيزه لدى الدول والشعوب. قادت الولايات المتحدة الاميركية ذلك النكوص الخطير ,وخصوصا بعد استلام اليمين المسيحي-الصهيوني المتطرف لزمام السلطة في البيت الابيض مع مجئ جورج بوش الابن الى سدة الحكم في واشنطن. ولم يعد هناك تناقضا بين الفكر الديمقراطي والقوة العسكرية التي وظفتها الادارة الاميركية لهزيمة و "قمع" الاخرين المعارضين للسياسة الاميركية وسحقهم بقوة هائلة ماحقة ,وفق نظرية الصدمة والترويع ,كي يفقدوا أية مقاومة محتملة ويستسلموا لتلك السياسة. والتبرير لاستخدام القوة الماحقة هو لنشر الديمقراطية وأفكارها و"تحرير" الشعوب من أنظمتها السياسية.

إن أزمة الولايات المتحدة الاميركية وتهاوي الفكر الديمقراطي يعود بالتحديد الى تلك المحاولة المستميتة لخلق تزاوج بين نقيضين: الفكر الديمقراطي والفكر العسكري. كانت النتيجة خسارة و"طلاق" بين غالبية من أولئك الساعين لاعتناق الديمقراطية وتطبيق مبادئها ,حسب المفهوم الاميركي ,وبين المثال ,العالم المتمدن الحر الديمقراطي ,وبالتحديد الولايات المتحدة الاميركية. لا شك أن هناك مجاميع كثيرة ما تزال تؤمن بالفكر الاميركي ,ولكن ايمانها بدرجة كبيرة نابع من "المكابرة" ومحاولة ايجاد تبريرات ومسوغات لاستخدام أداة القمع ,القوة العسكرية ,بشكل كاسح تدميري تحت عباءة الترويج للديمقراطية.

لا يوجد أدنى شك أن غزو العراق واحتلاله قد ألحق خسارة جسيمة بالفكر الديمقراطي وقوض سمعة الولايات المتحدة الاميركية راعية ذلك الفكر, اذ لا يمكن لاي تبرير أو مسوغ أن يجعل الحاق دمار فادح بالعراق وقتل عشرات الالاف من أبناء شعبه مصدر جذب للفكر الديمقراطي المزعوم أو أن يجعل الولايات المتحدة الاميركية مثالا يحتذى به في أي مكان في العالم. وهكذا أخفق النقيضان الفكريان في الترويج للنشاز السياسي القائم في العراق.

* عن صحيفة / « الراية » القطرية

هل اقترب وقت الحسم في علاقة إيران وسورية و "حزب الله"؟

راغدة درغام

التفكير الاستراتيجي العميق في المستقبل البعيد لكل من إيران وسورية و «حزب الله» اللبناني سيخلص الى استنتاجات واقعية هي أن الوسيلة الوحيدة لإمكان امتلاك إيران القدرات النووية لاحقاً هي لجم التصعيد والتهديد والتحالفات الخاطئة، والعودة الى التفاوض على الملف النووي من موقع دولة ذات وزن اقليمي تُحسن استخدام أوراقها في الوقت المناسب بحكمة وحنكة وروية.

منطقياً، يجب أن يؤدي هذا الاستنتاج بـ «حزب الله» الى إدراك هشاشة قيمته في الحسابات الإيرانية واحتمال اضطرارها الى التضحية به في موازين «المقابل» من أجل موازين القوى. وهذا يعني أن على «حزب الله» إعادة النظر في مقومات وجوده من معادلة واضحة جوهرها أن نزع سلاحه آت بصورة أو بأخرى، فمن الأفضل لهُ أن يعزز انخراطه السياسي في بلاده بدلاً من التضحية بالانجازات التي حققتها الطائفة الشيعية في لبنان بأخطاء يرتكبها. ويعني أيضاً أن على القيادة السورية أن لا تراهن على استعادة دورها كمالك للورقة الإيرانية في منطقة الخليج، إذ أنها قد تصبح الشوكة في الخاصرة الإيرانية التي قد تضطر طهران الى اقتلاعها.

لا يزال وارداً جداً أن يتخذ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قرار استدعاء الحرب الاقليمية من أجل حشد المشاعر الإسلامية والعربية وراء الزعامة الإيرانية للقضايا الإسلامية والعربية. وعليه، لا يزال في قائمة الخيارات الإيرانية خيار تصعيد المواجهة مع الغرب، بدلاً من احتوائها، مما يتطلب تعزيز المحور الثلاثي بين طهران ودمشق و «حزب الله».

هذا الخيار يستدعي، بكل تأكيد، استخدام لبنان ساحة أساسية بقرار تتبناه إيران وسورية وينفذه «حزب الله» في لبنان. الطرفان الرئيسيان اللذان يتبنيان مبدأ «علي وعلى أعدائي» في مثل هذا السيناريو هما النظام السوري و «حزب الله»، إذ أن اندلاع الحرب الاقليمية سيؤدي الى التنفيذ الحرفي لناحية «علي» في عبارة «علي وعلى أعدائي». لذلك، ليس حكيماً لأي من الطرفين العربيين في المحور الثلاثي أن يحتفيا بالحرب التي قد تستدعيها إيران لأهداف الزعامة في العالمين الإسلامي والعربي.

صحيح أن «حزب الله» يستفيد من الزعامة الإيرانية، لكن الحرب التي تتطلبها هذه الزعامة في حال تبني طهران لخيار الحرب ستؤدي الى انهاء «حزب الله» وليس فقط الى تدمير لبنان.

صحيح أن دمشق قد ترى في الحرب الاقليمية أفضل وسيلة لصد الضغوط الدولية عليها، إنما لا حرب ستعفي النظام السوري من المحاسبة إذا ثبت أنه اختلق حرباً أو احتضنها للتغطية على تورط القيادات الأهلية وغيرها في سلسلة اغتيالات، أبرزها اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري.

الطبقة الحاكمة في إيران تفهم ذلك تماماً. لذلك، وحتى عندما يقوم الرئيس الثوري أحمدي نجاد بزيارة دمشق في عز التحقيق الدولي، فإن طهران ستنصاع للاستنتاجات وعواقبها إذا ما خلصت «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق» الى تورط النظام السوري بجريمة ارتكاب العمل الإرهابي، فطهران تعرف مصلحتها وتعرف متى تقدم ومتى تتراجع عن الإقدام.

تعرف من يشكل ذخيرة لها ومَن بات عبئاً عليها. «حزب الله» دخل خانة العبء بعدما كان الذخيرة لإيران. فهو يقاوم قرارات دولية مُلزمة لا مفر من تنفيذها. طهران تفهم الاضطرار للرضوخ للقرارات الدولية، فهي فعلت ذلك مجبرة، ما أدى بآية الله الخميني للقول إنه يوافق على القرار ٥٠٨ وكأنه يتجرع «كأس السم».

القيادة الإيرانية تفهم أيضاً أن أوروبا جاهزة مع الولايات المتحدة للاصرار على تفكيك ميليشيات «حزب الله» والميليشيات الفلسطينية في لبنان والتي تدعمها إيران أيضاً وتمولها بالمال والسلاح. ففي الماضي، تردد جزء من الأوروبيين في تصنيف «حزب الله» كمنظمة «إرهابية»، في موقف مختلف عن الموقف الأميركي. إنما لا أوروبا ولا روسيا ولا الصين، في وارد اعفاء «حزب الله» أو الميليشيات الفلسطينية من تطبيق القرار ١٥٥٩ القاضي بتفكيك جميع الميليشيات في لبنان وتجريدها من السلاح.

لا أحد في موسكو أو بكين أو في العواصم العربية والإسلامية يتوجه الى مجلس الأمن للاحتجاج على نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ولا حتى طهران نفسها. فهذا قرار دولي وليس قراراً أميركياً. إنه يتمتع الآن بالاجماع، عملياً، وذلك بعدما كان لاقى الاقتناع. يتمتع بالاجماع لأن هناك اجماعاً في مجلس الأمن على دعم حكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، الذي أقام حواراً داخلياً بشأن مسألة اسلحة الميليشيات بموافقة دولية ولفترة زمنية معقولة، إنما ليس لأمد مفتوح الزمن وليس للتهرب من تنفيذ القرار.

في التقرير الأخير للأمين العام كوفي أنان حول تنفيذ القرار ١٥٥٩، قال أنان في اشارة الى «حزب الله» وانخراطه كحزب سياسي في لبنان: «إن جماعة تشارك في العملية السياسية الديموقراطية لتشكيل الرأي وصنع القرار لا يمكنها أن تمتلك في الوقت ذاته قدرة تنفيذية مسلحة مستقلة خارج نطاق سلطة الدولة».

وأضاف التقرير الذي أعده المبعوث الخاص لمراقبة تنفيذ القرار ١٥٥٩ تيري رود لارسن «بشكل أعم، ان وجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الحكومة الشرعية، التي يخول لها بحكم مركزها الاستفراد باستخدام القوة في كل ارجاء البلاد، يتناقض مع استعادة سيادة البلد وسلامته ووحدته واستقلاله السياسي واحترامها على نحو تام».

بشار الاسد

احمدي نجاد

حسن نصر الله

«حزب الله» لا يتحدى فقط مبدأ نزع سلاحه بصفته الميليشيا اللبنانية الوحيدة مصراً على الاحتفاظ بمكانته الحزبية السياسية وبسلاحه معاً على رغم أنه يُناقض احترام سيادة الدولة اللبنانية ويقوّض احترامها. انه يفاوض ايضاً على «حقوق» الفصائل الفلسطينية وميليشياتها في الاحتفاظ بأسلحتها باعتبارها «مقاومة» متحدياً صراحة سلطة الدولة اللبنانية وهيبة الحكومة والجيش اللبناني.

فليقرر «حزب الله» من هو ولمن يعمل لأن في الوضوح خدمة له وللبنان. نعرف انه يعارض اتهام سورية بالتورط في اغتيال الحريري، انما ليس واضحاً لماذا يطالب بالتفاوض على مطلب الحكومة اللبنانية المعني بالسلاح الفلسطيني في لبنان، داخل المخيمات أو خارجها.

واقع الأمر ان ليس في استطاعة «حزب الله» ان يتصرف كدولة داخل دولة أو كميليشيا داخل جيش. أمامه الاختيار كفرصة أخيرة: إما أنه حزب سياسي فائق الاهمية في لبنان، أو انه ناطق باسم المصالح السورية والميليشيات الفلسطينية والزعامة الايرانية يحمل السلاح من أجلها على حساب أهله في لبنان. في الخيار الأول حكمة، وفي الثاني دمار لـ «حزب الله».

الحكمة، عموماً، بضاعة ايرانية رغم انها نادرة في الايام الاخيرة. لكن القيادة الايرانية، تقليدياً، تعرف طريق العودة الى الصواب. ولذلك فليس مستبعداً ان تكون عناصر الصفقة في صدد الإعداد. مثل هذه الصفقة تتطلب التضحية بسورية وكذلك بـ «حزب الله» إذا برزت في الأفق بوادر الاستعداد للاقرار البطيء اللاحق بحتمية وواقعية تحول ايران الى دولة نووية، على نسق السكوت على امتلاك الهند وباكستان واسرائيل وكوريا الشمالية السلاح النووي.

فالتصعيد القائم قد يكون جزءاً من التهدئة الآتية شرط التفاهم على متطلبات اليوم وغايات الغد. ولأن ايران تمتلك أدوات الانتقام من العقاب وتفهم بدقة متطلبات فن التمركز الاستراتيجي، فإن الغرب يفهم حدوده معها. هذا شرط ألا تصل الحداقة الايرانية الى درجة التهور. إذا تهورت ايران فإنها ستتقلص الى دولة معزولة، صبغتها رعاية الارهاب والجرائم والاغتيالات والتخريب، وبذلك لن تخسر فقط طموحات الزعامة وانما ايضاً ما جنته نتيجة أخطاء إدارة جورج دبليو بوش (أو حساباتها) بدءاً من تصور «الهلال الشيعي» الذي وضعه المحافظون الجدد في غمرة حماسهم.

الدول الخليجية العربية قد يخطر لها ان ايران الطامحة بالنووي والعظمة والزعامة قادرة على تنفيذ الطموحات لأنها تمتلك أوراق النفط والعراق وفتح جبهة لبنان عبر «حزب الله».

ليس تماماً. بعض هذه الأوراق محروقة أصلاً اعتماداً على ما تقرره طهران. فإذا قررت ان تكون دولة نووية مقبولة في نهاية المطاف، فإن طهران مضطرة للتضحية الآن بقطبي الحلف الثلاثي، أما إذا قررت المغالاة بأهميتها الانتقالية والمغامرة بطموحاتها النووية وبتحولها الى دولة منبوذة، فإنها ستستدعي حرب الزعامة على حساب المنطقة العربية.

في أي من الحالين، لم تعد سورية مالكة الورقة الايرانية في الخليج، ومن فكر بتلك المعادلة أخيراً، ليس إلا رابضاً في الأمس غائباً عن معطيات اليوم. فدمشق اليوم عالة على طهران وعلى أي عاصمة اقليمية تلجأ اليها للمساعدة مع طهران أو ضدها.

دمشق متهمة بتجنب التعاون مع التحقيق الدولي الذي اقره مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومجلس الأمن خول لجنة التحقيق مهاماً لا سابق لها لإتمام التحقيق متوعداً باجراءات عقابية في حال تعطيل التحقيق ورفض التعاون معه.

الرئيس الجديد للجنة الدولية المستقلة، البلجيكي سيرج برامرتز سيتسلم قيادة التحقيق قريباًمن الالماني ديتليف ميليس الذي توصل الى الاستنتاج بأن للنظام السوري ذراعاً ودوراً في الاغتيالات بناء على ما جمعه من أدلة واستنتاجات.

برامرتز أعد نفسه وهو متشوق لأن يترك بصماته على التحقيق بعد الاطلاع على ما توصل اليه الفريق الضخم التابع للجنة الدولية المستقلة. انه جاهز الآن وهو سيحيي اعمال اللجنة بعدما تهيأ للبعض انها انحسرت أو خضعت لقرارات القيادة السورية برفض الشهادة أو تقديم بعض المشتبه بهم الى التحقيق.

الخطوة التي اتخذتها السلطات الاميركية بتجميد أموال صهر الرئيس السوري ورئيس الاستخبارات العسكرية السورية، أصف شوكت، لم تأت من فراغ، فهو مصنف «مشتبهاً به» حسب رسائل اللجنة الدولية المستقلة الى السلطات السورية وغيرها.

اللجنة الدولية المستقلة ستطلب قريباً من السلطات السورية توقيف عدد من المسؤولين الامنيين الكبار بصفتهم «مشتبهاً بهم» في اغتيال رفيق الحريري. وهذا سيفتح جبهة جديدة في العلاقة السورية مع التحقيق الدولي.

لا وساطة عربية في هذا، فردية أو ثنائية أو عبر الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى. فهذا قرار دولي وتحقيق دولي ولا دور لأي طرف فيه. انه تحقيق في جرائم وليس مؤامرة على العروبة واستقرارها.

فإذا كان للأطراف العربية، أفراداً أو جماعات، ان تلعب دوراً من أجل سورية، عليها ان تتنبه لكلمة «وساطة» أو «توسط»، عليها ان تقاوم دعوات بعض قيادات المحور الثلاثي الى الوساطة والتوسط. فهذا دور في منتهى الخطورة لأنه إما يقدم غطاء الحماية من الاستحقاقات، او يفتح الباب على المساومات، أو يقطع الطريق على الإقرار الضروري بأنه حان زمن الحسم والمحاسبة.

عن / ((الحياة))